الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي

كيغالي، رواندا

11–15 تشرين الأول/أكتوبر 2022

C-III/145/M
17 آب/أغسطس 2022

اللجنة الدائمة
للديمقراطية وحقوق الإنسان

الزخم البرلماني لدفع عجلة التنمية المحلية والإقليمية للبلدان التي تشهد مستويات عالية من الهجرة الدولية ووقف جميع أشكال الاتجار بالبشر وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك تلك التي ترعاها الدولة

مذكرة تفسيرية مقدمة من المقررين المشاركين

السيد ج. وادفول (ألمانيا)، والسيد ف. زون (إندونيسيا)، والسيدة س. ناني (الأوروغواي)

لقد تسارعت وتيرة أزمات الهجرة في الآونة الأخيرة في الكثير من مناطق العالم، وأصبحت عواقبها على الأفراد أشد حدة وأدت إلى زيادة العبء على بلدان العبور والبلدان المستقبلة. ويعاني النساء والأطفال والمسنون والمعوقون، وكذلك الفئات الضعيفة الأخرى، بشكل غير متناسب من هذه الأزمات.

وما زالت الأزمات تتصاعد تماشياً مع ضخامة الهجرة الدولية. وفقاً لتقرير الهجرة في العالم للعام 2022 الصادر عن المنظمة الدولية للهجرة، ارتفع عدد المهاجرين الدوليين بشكل كبير على مدى العقود الخمسة الماضية. يرد حوالى 281 مليون مهاجر حول العالم أو 3.6% من سكان العالم في العام 2020. تضاعف العدد ثلاث مرات تقريباً مقارنة بالعدد المقدر في العام 1970. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ما يقرب من ثلثي المجموع هم من العمال المهاجرين الذين يبحثون عن اقتصاد أفضل، وقد تم تشريد أكثر من 79.5 مليون منهم قسراً من بلدانهم الأصلية.

وتنتشر أزمات الهجرة في جميع أنحاء العالم تقريباً، ولا تزال البلدان تفتقر إلى أدوات عالمية لمواجهة التحديات ذات الصلة.

وبالإضافة إلى النزاعات والدوافع الاقتصادية، ستكون الهجرة مدفوعة إلى حد كبير بتغير المناخ والكوارث الطبيعية. توقع تقرير حديث للبنك الدولي أنه بحلول العام 2050، يمكن أن تصل الهجرة الناجمة عن تغير المناخ إلى 2.1 مليون شخص حول العالم. وبالتالي، فإن هذه الأسباب الهيكلية المتعددة للهجرة تخلق المزيد من نقاط الضعف.

وتستغل المنظمات الإجرامية للاتجار بالبشر وتهريب البشر وشبكاتها العالمية أوجه الضعف هذه لأغراض اقتصادية خاصة بها، وهي نشطة بشكل خاص في أمريكا الوسطى، وإفريقيا، والشرق الأوسط. وقد أدخلت محاولات الدول المنفردة والجهات الفاعلة التابعة للدولة للتدخل المباشر في الاتجار بالبشر واستخدام المهاجرين لابتزاز دول أخرى بعداً جديداً لهذه الجريمة، كما حدث مؤخراً في أوروبا على حدود بيلاروسيا.

ولا يزال تعزيز التعاون الدولي والإقليمي أمراً أساسياً لحل العوامل المحركة للهجرة غير النظامية مثل الفقر، والنزاع، وعدم الاستقرار، وتغير المناخ. ويجب مواصلة إنشاء آليات مناسبة، من خلال الحوار والتفاوض والاتفاق على الصعيدين العالمي والإقليمي، لحماية الفئات الضعيفة التي تعيش في فقر بالغ وحرمان بشري، وعدم مساواة، أولوية قصوى.

وأدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم أوجه عدم المساواة العالمية، وأغرقت في الفقر الاختلالات في الاقتصاد العالمي الملايين من البشر في جميع أنحاء العالم. كما زادت الجائحة من خطر استغلال مهربي البشر والمتاجرين بهم، ولا سيما النساء والأطفال. وفي العديد من البلدان في أمريكا اللاتينية، وإفريقيا، والشرق الأوسط، ووسط شرق آسيا وجنوبها، أسهم وجود جهات فاعلة عنيفة من الدول وغير الدول، وحروب أهلية وسيناريوهات شبيهة بالحرب، في انعدام الأمن وأدى إلى تدهور حقوق الإنسان الأساسية. وتستفيد الجماعات الإجرامية المسلحة والمنظمة من الفقر بتجنيد آلاف الشباب لتعزيز منظماتهم وأنشطتهم الإجرامية.

ولن يترك أي شخص يمكنه تلبية احتياجاته التنموية الشخصية والمهنية الأساسية بلده الأصلي وجذوره وعائلته وأصدقائه وممتلكاته للشروع في رحلة محفوفة بالمخاطر للوصول إلى بلد آخر. فالهجرة غير النظامية تفرضها حاجة الناس إلى الأمن والأمل في التغلب على الفقر والعجز في بلدانهم الأصلية.

وتمكّن الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين التي اعتمدتها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في العام 1951 وبروتوكولها للعام 1967 البرلمانات من حماية أولئك الذين يلتمسون الحماية الدولية عن طريق تعريف مصطلح اللاجئين وتمكين الدول من تقييم طالبي اللجوء تقييماً عادلاً.

وبالنسبة للمهاجرين، وفي سياقات التشرد عبر الحدود، لا ترد معاهدة دولية من هذا النوع. يوفر الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، الذي تم إقراره في العام 2018 بتوافق آراء بنسبة 90 بالمئة، اتفاقاً وإطاراً شاملين وغير ملزمين للدول لمعالجة الهجرة الدولية من خلال الاعتراف بأن النهج العالمي التعاوني مطلوب لتحقيق فوائد الهجرة على النحو الأمثل ومعالجة المخاطر والتحديات المرتبطة بها على قدم المساواة.

ومع ذلك، إن المهاجرين غير النظاميين، المدفوعين بأسباب اقتصادية أو نزاع أو تغير المناخ، معرضون للخطر بالقدر نفسه عند الشروع في رحلاتهم. وعلى الصعيد العالمي، نشهد أيضاً بصورة متزايدة الاستغلال المخيف للمهاجرين الضعفين لابتزاز بلدان أخرى أو بهدف زعزعة استقرار البلدان المجاورة. إن مثل هذا الاستغلال المنظم للضعفاء يعرّض الأرواح للخطر بشكل كبير ويثير أزمة المهاجرين لمجرد أغراض سياسية. وتشير أيضاً التقارير المتكررة عن وفاة مهاجرين عند تهريبهم إلى حجم الجريمة المنظمة المتمثلة في تهريب البشر وشبكاتها.

وإن الحرب العدوانية التي بدأتها روسيا الاتحادية ضد أوكرانيا، والتي بدأت في 24 شباط/فبراير 2022، والتي انتهكت فيها روسيا الاتحادية القانون الدولي بطريقة لم تشهدها أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، تسببت في أزمة لاجئين جديدة لم يسبق لها مثيل في أوروبا. أجبرت انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والجرائم المحتملة بموجب القانون الدولي مثل جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية ملايين المدنيين في أوكرانيا على الفرار من البلاد.

وبصفتنا برلمانيين، ينبغي أن ندعم حكوماتنا لمعالجة التداعيات المباشرة لأزمات اللاجئين والهجرة هذه وكذلك الأسباب الهيكلية للتشرد القسري والهجرة، وتعزيز القدرة على الاستجابة وإيجاد حلول مستدامة كمجتمع عالمي، والقضاء على تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر من خلال استهداف الجناة وشبكاتهم الإجرامية الأوسع نطاقاً. وينبغي التصدي للضغوط الاجتماعية والاقتصادية والمناخية والسياسية التي تغذي الجريمة من خلال تطوير استجابة شاملة ومعالجة قضايا التنمية إلى جانب دوافع التشرد القسري والهجرة غير النظامية من أجل إيجاد حلول لمن يخاطرون بحياتهم بحثاً عن حياة أفضل.

وينبغي على البلدان أن تتمسك بمبدأ تقاسم الأعباء والمسؤوليات في جهودنا لوضع التدابير اللازمة، ولا سيما البلدان التي تعهدت بالتزامات بموجب الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لجنيف وأيدت الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

145th IPU Assembly

Kigali, Rwanda
11-15 October 2022

145th IPU ASSEMBLY
2022 | Kigali, Rwanda

Standing Committee on
Democracy and Human Rights

C-III/145/M
17 August 2022

Parliamentary impetus to local and regional development of countries with high levels of international migration and to stopping all forms, including state-sponsored, of human-trafficking and human rights abuses

***Explanatory memorandum* submitted by the co-Rapporteurs**
Mr. J. Wadephul (Germany), Mr. F. Zon (Indonesia) and Ms. S. Nane (Uruguay)

Migration crises have accelerated recently in many areas of the world, with the consequences for individuals becoming more severe and resulting in an increased burden on transit and receiving countries. Women, children, and elderly and disabled persons, as well as other vulnerable groups, suffer disproportionately from these crises.

The crises continue to escalate in line with the enormity of international migration. According to the International organization for migration's (IOM) World Migration Report 2022, the number of international migrants has surged dramatically over the past five decades. There are about 281 million migrants around the world or 3.6% of the global population in 2020. The number has nearly tripled compared to the estimated number in 1970. In addition, almost two thirds of the total are labour migrants searching for a better economy, and more than 79.5 million have been forcibly displaced from their home countries.

Migration crises are pervasive in almost all parts of the world and countries are still lacking global instruments to address the related challenges.

In addition to conflict and economic motives, migration will be driven massively by climate change and natural disasters. A recent report by the World Bank predicted that, by 2050, climate change-induced migration could hit 2.1 million people around the world. Hence, these multiple structural causes of migration create more vulnerabilities.

Criminal human-trafficking and people-smuggling organizations and their global networks exploit these vulnerabilities for their own economic purposes and are particularly active in Central America, Africa and the Middle East. Attempts by individual States and State actors to get directly involved in human trafficking and use migrants to blackmail other States, such as recently witnessed in Europe on the Belarusian border, has introduced a new dimension to this crime.

Stronger international and regional cooperation remains key to resolving the drivers of irregular migration such as poverty, conflict, instability and climate change. The creation of appropriate mechanisms, through global and regional dialogue, negotiation and agreement, to protect the most vulnerable persons living in grave poverty, human deprivation and inequality must remain a high priority.

The COVID-19 pandemic has exacerbated global inequalities, and imbalances in the global economy have plunged millions more across the globe into poverty. The pandemic has also increased the risk of exploitation by people smugglers and traffickers, particularly for women and children. In many countries in Latin America, Africa, the Middle East, and Central and Southeast Asia, the presence of violent State and non-State actors, civil wars and war-like scenarios have contributed to insecurity and resulted in the deterioration of fundamental human rights. Armed and organized criminal groups are profiting from poverty by recruiting thousands of young people to reinforce their organizations and criminal activity.

No one who can meet their basic personal and professional development needs will leave their place of origin, their roots, family, friends and possessions to embark on a perilous journey to reach another country. Irregular migration is being forced by people's need for security and the hope of overcoming poverty and helplessness in their home countries.

The UNHCR Refugee Convention adopted in 1951 and its 1967 Protocol enable parliaments to protect those seeking international protection by defining the term refugee and enabling States to fairly assess those seeking asylum.

For migrants and in contexts of cross-border disaster displacement, there is no international treaty of this kind. The Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration, endorsed in 2018 with a 90 per cent consensus, provides a comprehensive, yet non-binding agreement and framework for States to address international migration by recognizing that a cooperative global approach is required to optimize the benefits of migration and equally address the associated risks and challenges.

However, irregular migrants, driven by economic, conflict or climate-change reasons, are equally vulnerable when embarking on their journeys. Globally, we are also increasingly witnessing the alarming instrumentalization of vulnerable migrants to blackmail other countries or with the aim of destabilizing neighbouring countries. Such an orchestrated instrumentalization of vulnerable people seriously puts lives at risk and provokes a migrant crisis merely for political purposes. Frequent reports of migrants dying when being smuggled also indicate the scale of the organized crime of human smuggling and its networks.

The war of aggression started by the Russian Federation against Ukraine, which began on 24 February 2022, and in which the Russian Federation has violated international law in a way not witnessed in Europe since the end of World War II, has caused a new unprecedented refugee crisis in the heart of Europe. Human rights violations, violations of international humanitarian law and potential crimes under international law such as war crimes and crimes against humanity have forced millions of civilians in Ukraine to flee the country.

As parliamentarians, we must support our governments to tackle the direct repercussions of these refugee and migratory crises as well as the structural causes of forced displacement and migration, strengthen capacity to respond and find sustainable solutions as a global community, and eradicate the smuggling of migrants and human trafficking by targeting the perpetrators and their wider criminal networks. The social, economic, climatic and political pressures that fuel the crime must be tackled by developing a comprehensive response and addressing the issues of development alongside the drivers of forced displacement and irregular migration in order to create solutions for those risking their lives in search of a better life.

Countries must uphold the principle of burden and responsibility sharing in our efforts to devise necessary measures, particularly countries that have made commitments under the Geneva Refugee Convention and endorsed the Global Compact on Refugees.